

لتبادل الخبرات وبحث علاقات التعاون من أجل تطوير أساليب التعليم

جامعة الكويت استضافت اجتماع عمداء خدمة المجتمع لدول الخليج



لجنة جماعية للمشاركة في اجتماع لجنة العمداء الخليجيين

استضافت عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الكويت أعمال الاجتماع الـ19 لآمانة لجنة عمداء وعمادات وكليات ومراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمس تحت رعاية مدير جامعة الكويت الأستاذ الدكتور عبد

اللطيف البدر. وأكد مدير جامعة الكويت الأستاذ الدكتور عبداللطيف البدر أن نشاط خدمة المجتمع والتعليم المستمر يربو إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في نشر الثقافة بالمجتمع وتقديم خدمات تعليمية متعددة.

وأوضح البدر أن عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعات لها أهمية كبيرة لدى الباحثين والمتخصصين للإطلاع على مجموعة من العلوم والتخصصات المختلفة مشيراً إلى أن لجنة عمداء عمادات وكليات ومراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تجتمع في كل عام لتبادل الخبرات ويبحث علاقات التعاون من أجل تطوير أساليب التعليم وخدمة المجتمع وذلك نظراً للمميزات التي تحدث في الإطار التعليمي والتكنولوجي على المستوى العالمي والمحلي. من جانبه أكد عميد خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الكويت الدكتور ابراهيم كرم في كلمته خلال افتتاح الاجتماع أن خدمة المجتمع والتعليم المستمر أصبحت

حاجة إنسانية للنمو والتطور واكتشاف الذات والفرات. وأضاف كرم أن هذه المسؤولية تشارك بها الجامعات إلا أن هناك تحديات أخرى يجب مواجهتها ووضع الخطط المناسبة لتخطيها ولا يتأتى ذلك إلا بالانفتاح الفكري وتقبل النقد والتفكير الجماعي المؤسسي، وأشار إلى أن التحديات التي «نواجهها هي مناقشة الخطة الاستراتيجية الجديدة، مؤكداً ضرورة إعادة النظر في كثير من جوانب الخطة السابقة

وذلك لظهور مستجدات علمية وتكنولوجية وحاجات متغيرة لالافراد والمؤسسات يجب مواكبتها. وأوضح كرم أن أوجهه تكنولوجية التعليم والمستجدات التعليمية المتطورة تحقق توفير الوقت والجهد وتوافد الأعداد الكبيرة من خريجي التعليم العام على الجامعة. كما أكد أهمية مناقشة مسيمات الدورات التدريبية التي تقدمها عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر لتأخذ صفة

العالية وتسهيل عملية الاعتماد الأكاديمي. وقال أن مسؤولية عمادات خدمة المجتمع تتجسد في النوعية المجتمعية التي يجب أن تبدأ مع النشئ والأهمية استثمار الخبرات في التعليم العام وتزويد المجتمع بالعلم عن طريق نشر ثقافة التعليم المستمر. من جانبه قال عميد خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الدكتور محمد الدغيم

تتحدث

يשראל الرشيدى حاليا منصب مدير إدارة في قطاع البريد بوزارة المواصلات.

ملف « القروض »

منحى الاقتراح بالقانون الذي قدم، وأوضح أن الاقتراح في السابق كان يتكلم عن شلن الشق الأول من يستفيد من الصندوق الذي سيؤمن بتمثل أو شراء القروض. وبالتالي إسقاط الفوائد أوتوماتيكيا حيث يقوم المقرض بالسداد للحكومة مباشرة والجزء الثاني من الاقترح كان يتكلم عن لم يستفد من هذا الصندوق حيث ستكون له منحة ألف دينار يستطيع الاستفادة منها. وأضاف كان هناك تناغم بين الحكومة واللجنة في شأن صندوق الأسرة الاقتراح السابق، مبينا أن الحديث كان عن الخطة الإجمالية موضحا انها لن تتجاوز المليار ومئة ألفا ما كان هناك مشة لكن أنا قامت الحكومة بشراء القروض وسقطت الفوائد وسيد المواطنين للحكومة ما دفعته لشراء القروض لن تتحمل الحكومة حتى دينارا واحدا. وتابع: على هذا الأساس هناك تناغم بين الحكومة وبين اللجنة بخصوص صندوق الأسرة والذي سييسل جميع المواطنين الذين اقترضوا ما قبل الفترة 2008/4/1 حيث يظهرون من الدخول للصندوق الذي اسمناه صندوق الأسرة وهذا ستقوم الحكومة بالتعامل معهم بالطريقة التي ذكرتها في السابق.

وقال: تبقى الصبغة النهائية للقانون لتشمل ما ذكرته وسيكون الاجتماع النهائي الثلاثاء القادم ويبعد حتى إذا لم تحضر الحكومة ستقدم اللجنة القانون، مضيفا: تد الاتفاق مع الحكومة أن يكون الثلاثاء المقبل هو الاجتماع النهائي مع وزير المالية حيث لن يكون هناك اجتماع مجلس وزراء حتى لا يكون هناك تنحج من الحكومة باجتماع مجلس الوزراء وبعد ذلك سيدلج المجلس التصويت عليه.

وذكر أن اللجنة لا تريد أن تقدم شيئا مختلف عليه داخل قاعة. مضيفا: إذا تعملت الحكومة في التعاون لهذا الأمر راجع للشواب بالتصويت داخل عبد الله السالم، وحول الاتفاق بين صندوق الأسرة وصندوق المعسرین قال: صندوق المعسرین كانت هناك لجنة يتقدم إليها طالب الدخول في هذا الصندوق وهذه اللجنة يرأسها قاضي والقاضي يقر أن كان يستحق هذا الإنسان بدول الصندوق أو لا لكن صندوق الأسرة كل من القترض قبل الفترة 2008/ 4/1 إذا رغب يستطيع الدخول في الصندوق مباشرة من دون المرور على لجنة.

وعلى صعيد متصل أكد النائب نواف الغزيج أن جلسة اليوم في للشعب الكويتي ومحاسبة المقصرين في حقه. مضيفا: لم تختلف على حق التنازل ولكن هناك بدعة غير حميدة يمكن أن تصادر حق النواب في الاستجواب وتعيق الديمقراطية في الكويت.

وأوضح أن أي وزير مالية سوف يجلس على كرسي الوزارة سوف يجالس على حقوق المواطنين، مستطردا: أنا لا يعينني شخصو الوزراء وأما يعينني حقوق الشعب.

وعن تصريح يوسف الزلزلة بأن اللجنة المالية توصلت إلى قانون يحل قضية القروض، قال الغزيج: لو القترض أن هذا القانون حل للقضية في يجاسب هذا القانون المسؤولين عن الأخطاء. مؤكدا أن أداة الاستجواب أداة رقابية لا علاقة لها بالتشريع. وبين أنه عندما صااح المتكلمون على قضية المشتقات في أحد البنوك طبلت إجراءات شديدة السوءة ونعيت إلى أبعد مدى، متمسلا: ليس من حق المواطنين البسطاء أن يطالبوا بتطبيق القانون. مضيفا: والقول لبعض النواب إذا كنتم تعتقدون انكم سوف ترضون معازيكم في الحكومة فاقول لهم أن الحكومة لعلنا رمت مؤيديها في كثير من المرات. ونحن مررنا برئيسي وزراء صعدا للفضة.

وقال إنه ليس ضد التنازل الطبيعي للتعارف عليه اسبوعين لإطلاق، لافتا إلى أن إشاعة حل المجلس بعيدة عن الصحة بكل المقاييس واليؤاير لا توجي باجواء عدم ثقة الحكومة لديها أغلبية ثيابية مريحة لكن لن نصل بالتعاون للنهاون.

لجنة « جسر جابر »

لجنة التحقيق التي شكلت في المجلس البطل وذلك الوثائق ولفستندات والإشارات التي وردت للجنة من قبل النواب الذين كانت لديهم ملاحظات بخصوص المشروع.

وأكد الصانع أن اللجنة ستعك سلسة اجتماعات متلاحقة حتى تتجرز التقرير خلال اليلة القادمة وإذا اقتضى الأمر فستجتمع خلال ساعات المساء من جانب آخر قال الصانع أننا نعانى الكثير من المشاكل في مجالات التصميم والصحة والاسكان. وسنقدم جلسة خاصة الخميس المقبل لمناقشة المشكلة الاسكانية، لمعرفة رؤية الحكومة لحل هذه الأزمة التي طال انتزاع فيها، واليوم نشر بمشكلة أكبر وهي تردي الخدمات الصحية، ونحن في استعداد لتقديم أي دعم لوزير الصحة لإنهاء هذا التردي في الخدمات، وتوفير وسائل التوعية في العلاج من الأوبئة والأمراض ووضع حد للنقص الأسرة في المستشفيات. مؤكدا أن الوضع الصحي يحتاج إلى وقفة جادة وتريد أن تعرض لنا الحكومة

أن هذا الاجتماع الذي يعقد في الكويت يأتي بعد أن اختضنته مختلف الجامعات في الدول الخليجية مضيفا أن الاجتماع حقق إضافة جديدة وهي تبادل الخبرات والدورات مع جامعات دول مجلس التعاون. بدوره أوضح عميد خدمة المجتمع في جامعة القصيم الدكتور محمد الشويح أن هذه اللقاءات المستمرة تأتي لتطبيق السياسات وتحقيق الأهداف المرجوة خدمة المجتمع بشكل عام.

وقال مدير خدمة المجتمع والتعليم المستمر في جامعة السلطان قابوس الدكتور راشد الكومى أن هذا الاجتماع يأتي من باب التنسيق والنواصل بين جامعات دول مجلس التعاون وذلك ن أجل تنسيق البرامج التدرسية وخدمة المجتمع بالإضافة إلى مراجعة الخطة الاستراتيجية للجنة الخاصة بخدمة المجتمع والبحث عن نقاط القوة وتعزيزها من أجل التعليم المستمر.

ويعقد اجتماع أمانة لجنة العمءاء سنويا في إحدى الجامعات الخليجية إذ تم اختيار جامعة الكويت لاستضافته هذا العام بمشاركة نحو 37 عميدا من نخبة الأساتذة في دول الخليج العربية السنة وذلك للتشاور والتجاوز حول بنود جدول الأعمال.

أكدت أن غالبية أصحاب المشاريع لا يعون خطورة التوقيع على المعاملات المادية

حمادة: « الاستشارة القانونية » توفر الدعم اللازم لأصحاب المشاريع الصغيرة



أريج حمادة

من الحماية القانونية والعمل على وجود الإدارة القانونية للمشاريع الصغيرة فهي تسمى LDSB Legal Department for small business الإدارة القانونية للمشاريع الصغيرة فإلعبنا بسعي لتحقيق النجاح في مشروعه الخاص فترام يوفر كل أساليب التجاح من ناحية الأعداد ووضع الخطط الاستراتيجية إضافة إلى دراسة الجدوى لتحقيق الربح المادي والمعنوي ولكن أين هم في الكويت من الاهتمام بالدور القانوني سواء على مستوى الجهة الشخصية أو على مستوى المشاريع التجارية فيما عدا الشركات الكبرى في الكويت فمفارة باهتمام الدول الأجنبية أو الغربية بالدور القانوني وأهمية المستشار القانوني.

فلاستشارة عبارة عن عمل فكري بالدرجة الأولى وجوهه هو توجيه هذا الفكر نحو فحص

وقالت منظمة العفو أن السلطات الإماراتية منعت ممثلها المحامي الكويتي أحمد الظفيري من دخول الإمارات لمرافعة المحاكم. واعتبرت المنظمة في بيان أن ذلك دليل مخاوف خفية حول شفافية ونزاهة المحاكم.

ونكرت منظمة العفو، أن لديها ماثلا اتخذته السلطات مع السوييرية نوبي كروتان التي تمثل منظمة «الكرامة» التي تتخذ مقرا في جنيف. أما منظمة هيومن رايس ووشن فدعت من جهتها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري الذي يزور المنطقة إلى أن يطلب من السلطات الإماراتية «ضمان محاكمة عادلة، للناشطين».

وكانت «هيومن رايس ووشن» تطالب في بيان لها الأحد بضمان محاكمة عادلة للناشطين الإسلاميين والشارت إلى «مخاوف جسيمة على عدالة المحاكم، تشمل الحرمان من التواصل مع المحامين وحجب مستندات محورية تتعلق بآلتهم والأدلة المقدمة بحقهم». وأعلنت السلطات الإماراتية في وقت سابق هذا الشهر أن النيابة العامة بدأت التحقيق مع قيادات «التنظيم النساني» ضمن مجموعة الإسلاميين المتهمين بالقتل.

ولم الكشف مطلع العام الحالي عن اعتقال 11 مصريا في الإمارات متهمين بقيادة خلية للأخوان المسلمين تعمل لحساب الجماعة في القاهرة. وقد رفضت الإمارات طلبا رسميا مصريا للإفراج عنهم.

السعودية: الأسد

المشروع في الدفاع عن نفسه، مؤكدا أنه «لا يمكن أن يقتصر حديثنا على المساعدات الطبية والغذائية للسوريين». ومن جانبه، أعرب كيري عن عمق العلاقات الأمريكية السعودية، مؤكدا أن العلاقات السعودية الأمريكية مهمة وحساسة، وأن الرياض وواشنطن تعملان من أجل السلام والأمن في العالم.

وأكد أن واشنطن ستواصل الضغط على بشار الأسد وسيبقى على دعمها للعارضة، مشيرة إلى أن ما يحدث في سوريا به مجزرة لابد أن تتوقف. وأضاف: «لابد أن تضمن وصول السلاح إلى فئة معتدلة من المعارضة السورية».

وأكد الوزير الأمريكي ضرورة توفير الأمن والسلام والعدالة للشعب السوري. وكان الأمير سعود الفيصل قد استقبل نظيره الأمريكي، الذي وصل إلى الرياض مساء أمس الأول، في زيارة تستمر يومين.

مصر: العصيان

وبعد ساعات على انتشار قوات الشرطة، بصورة مكثفة غير مسبوقة، في ميدان التحرير، حيث عمدت على إغارة فتح الحيان أمام حركة المرور، عاد المعتصمون لإغلاق للتيان مرة أخرى مساء أمس الأول. مما أدى إلى اندلاع اشتباكات بين المتظاهرين وعناصر الأمن، دون أن تتوافر على الفور أية أنباء عن سقوط ضحايا من الجانبين.

وأكدت وزارة الداخلية، في بيان أن مجموعة من الأشخاص قاموا بالاعتدي على إحدى سيارات التحريات، تتبع قسم شرطة «المقطم»، أثناء مرورها بميدان «عبدالقلمع رياض»، حيث تم الاعتداء على أفراد الحراسة، وتهريب 3 متهمين كانوا يداخلها، ثم قادوا السيارة إلى ميدان التحرير، حيث أشعلوا فيها النيران، ونقل البيان عن مصدر مسؤول مناشدته «مكافحة القوى السليسة، ومعتصمي ميدان التحرير، الحفاظ على سلمية فعالياتهم السياسية، وتجنب أعمال العنف، حرصا على سلامة الاملاك العامة والخاصة».

كما أشار التلفزيون المصري، على موقعه الرسمي، «أخبار مصر»، إلى أن الاشتباكات بين قوات الأمن والمعتصمين بميدان التحرير، انتقلت إلى الشوارع المقفرة من شارع «محمد محمود»، بعد تراجع الأمن إلى الشارع المؤدي إلى وزارة الداخلية، فيما تعالت أصوات أئمة المساجد القريبة، لدعوة الأمن والمعتصمين لوقف الاشتباكات.

كما قام مئات المحتجين، معظمهم من شجعي النادي الأهلي «الانتراس»، بقطع الطريق المؤدي إلى مطار القاهرة. كما أطلقوا مقر البيت المركزي المصري، في منطقة وسط البلد، ومنعوا محافظ البنك والموظفين من الدخول إلى أماكن عملهم، مؤكداين الاستمرار في تصعيد تحركاتهم لحج الشط بالحكم في قضية «مجزرة بورسعيد».

من ناحية أخرى، قامت مجموعة من العاطلين في قطاع الأمن بإحراق الإزاعة والتلفزيون، بإغلاق أبواب مبنى «ماسبيرو» مساء أمس الأول، اعتراضا على أوضاعهم المالية، حيث استمر إغلاق مبنى التلفزيون الحكومي لمدة ساعات، إلى أن قام وزير الإعلام، صلاح عيسى بالتفزيون الحكومي لمدة ساعات، طلبوا إعادة النظر بمسحقتاهم المالية.

استراتيجيتها في هذا الجانب، لافتا إلى أن خطة التنمية تضمنت بناء 5 مستشفيات، ونفتنا لم تر إلا حبرا على ورق.

الخالد: تعاون

الخليجي – الأمريكي في أمن واستقرار هذه المنطقة المهمة في العالم مشيرا إلى أنه من المهم استعراض قضايا المنطقة والأحداث المهمة مع كيري في زيارته الأولى للمنطقة بعد توليه مهام منصبه الجديد.

وقال أن الإجماع تآتس عملية السلام والدور الأمريكي للحريتها والأوضاع في سوريا وتقاليم الأوضاع المتساوية والحالات الإنسانية هناك التي تتطلب التنسيق والتشاور مع طرف مهم كالدوليات المتحد.

وذكر أن الاجتماع تترك أيضا إلى بحث العلاقات الثنائية بين البلدين والمنطقة بشكل معمق وفصل بما في ذلك أمن واستقرار المنطقة ومصالحها. ورحب المجلس الوزاري الخليجي، «وزراء الخارجية، بالبدء بعملية صيانة العلامات الحدودية بين دولة الكويت والعراق والاستراع في إزالة التجاوزات العراقية التي تعيق عملية صيانتها وفقا للتزاماتج الزمني للعد لهذا الشأن تنفيذا للقرار 833 والاتتياه، من مسالة تعويضات المزارعين العراقيين تنفيذا للقرار 899. كما رحب المجلس في البيان الختاسي لدورته الـ26 التي أختتمت الليلة قبل الماضية بالاتفاق المبرم بين دولة الكويت والعراق حول تنفيذ اللاحة البحرية في خور عبدالله وكذلك بالتفاهم على إسقاط الدعاوى والأحكام عن خطوط الجوية العراقية، وطالب المجلس بتكثيف الجهود للتعرف على مصير من تبقى من الأسرى والمفقودين من مواطني دولة الكويت وغيرهم من مواطني الدول الأخرى وإعادة الممتلكات والأشياء المفقودة على أسس الاتفاق مع اللجنة والهيئات الأخرى ذات العلاقة على الاستمرار في جهودها لإنهاء تلك الانتزات.

وفي الشأن البحريني أشاد المجلس بكفاءة وبقطة الأجهزة الأمنية في مملكة البحرين وكشفا عن خلية إرهابية وعرضها أدلة ومعلومات تثبت تورط جهات خارجية في تأسيس هذه الخلية ومشاركتها في التخطيط والتمويل والتدريب، وأكد دعم دول المجلس ومساندتها لمملكة البحرين في كل ما تتخذ من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها وضمان سلامة مجتمعه.

الدعيج : لا تهديدات

المساعدات للشعب السوري منذ اندلاع الأزمة في سوريا قبل نحو عامين تتسق مع السياسة التي بدورها تتسق مع الجهات الأردنية للجنة لتسهيل مهمة الناشطين الكويتيين والإشراف على توزيع المساعدات وإصالتها إلى السوريين في مختلف المحافظات الأردنية من دون أن يتعرض أي منهم لأي تهديد.

ونفى السفير الدعيج أن تكون السفارة الكويتية لدى الأردن قد تلقت أي شكوى بتهديدات لكويتيين من أي جهة كانت على خلفية مشاركتهم في جهود الإغاثة التي تتواصل بشكل يومي من خلال مؤسسات أهلية كويتية وقوية وفعالة شعبية تزور الأردن يوميا بكميات كبيرة، وأكد أهمية جهود الإغاثة الكويتية المتواصلة بتمركزات من الشعب الكويتي لافتا إلى أنها تاتي في إطار العهد الكويتي الذي يتواصل دد به العون للأشقاء والأصدقاء في العالم ومنهم الشعب السوري الشقيق. كما أكد أن العجلة الدبلوماسية الكويتية تتواصل مع مختلف الجهات الناشطة في هذا المجال في إطار دورها في خدمة أبناء دولة الكويت الذي يزورون الأردن وذلك تنفيذا لتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه والقيادة الكويتية. وأشار السفير الدعيج بنعمة الأمن والأمان والازدهار والقيادة الكويتية.

بالرعاية التي يحظى بها أبناء الكويت في الأردن بناء على توجيهات من المعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني والقيادة السياسية.

«بعثات الديوان»

لعام الجامعي «2013/2014»، وحددت الشط في تصريح صحافي أس شروط وإجراءات التقديم للمعهد بحيث يكون المتقدم حاصلًا على شهادة البكالوريوس بمعدل تراكمي لاأه من أربعة وخيرة عملية لا تقل عن ثلاث سنوات وكفاءة بالغة الإنجليزية.

وأضافت أن لغة التدريس بالمعهد هي الإنجليزية ومدة الدراسة 18 شهرا على أن يكون المتقدم مقرعا للدراسة التي سيمدا في شهر سبتمبر 2013 مشيرة إلى أن تقديم الطلبات يتم في إدارة البعثات في ميوان الخدمة المدنية ويستمر حتى 25 أبريل 2013.

الإمارات: بدء

قاعة المحاكم، ولم تفتح السلطات للمحاكمة أمام الصحافة الأجنبية، كما منعت منظمات حقوقية عالية من مراقبة الجلسة بحسب منظمة العفو الدولية.